البيانات الوصفية لمؤشر أهداف التنمية المستدامة

(Harmonized metadata template - format version 1.1)

0. معلومات المؤشر

0. a. الهدف

الهدف ٨: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد، والشامل للجميع، والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع

0.b. الغاية

الغاية ٨-٨: حماية حقوق العمل وإيجاد بيئات عمل توفر السلامة والأمن لجميع العمال، بمن فيهم العمال المهاجرون، وبخاصة المهاجرات، والعاملون في الوظائف غير المستقرة

0.c. المؤشر

المؤشر ٨-٨-٢: مستوى امتثال البلدان لحقوق العمل (حرية تكوين الجمعيات والمفاوضة الجماعية) استناداً إلى نصوص منظمة العمل الدولية والتشريعات الوطنية، حسب الجنس ووضع المهاجرين

0.d. السلسلة

SL_LBR_NTLCPL - مستوى الامتثال الوطني لحقوق العمل (حرية تكوين الجمعيات والمفاوضة الجماعية) استناداً إلى نصوص منظمة العمل الدولية والتشريعات الوطنية [٨.٨.٢]

0.e. تحديث البيانات الوصفية

15 كانون الأول/ ديسمبر 2023

0.f. المؤشرات ذات الصلة

يرتبط هذا المؤشر بالمؤشرات ٨-٨-١ و ٨-ب-١ و ١٦-٢-٢ و ١٦-١٠-١ و١٦-أ-١ و ١٦-ب-١

0. g . المنظمات الدولية المسؤولة عن الرصد العالمي

منظمة العمل الدولية (ILO)

1. الإبلاغ عن البيانات

1.a. المنظمة

منظمة العمل الدولية (ILO)

2. التعريف والمفاهيم والتصنيفات

2.a. التعريف والمفاهيم

التعريف:

تناول هذا المؤشر الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية التي تسعى إلى قياس مستوى امتثال البلدان للحقوق الأساسية (حرية تكوين الجمعيات والمفاوضة الجماعية) استنادًا إلى نصوص منظمة العمل الدولية والتشريعات الوطنية. ويستند إلى عملية ترميز ابتداءً من ترميز المصادر المتعلّقة بالسنة التي يتم تقييمها وترميز عدم الامتثال المحدّد في المصادر المجمّعة ومن خلال تحويل الترميز إلى مؤشرات.

المفاهيم:

الحق في حرية تكوين الجمعيات والمفاوضة الجماعية والإشراف عليها

شكّلت مبادئ حرية تكوين الجمعيات والمفاوضة الجماعية منذ وقت طويل وما تزال جوهر الأسس المعيارية لمنظمة العمل الدولية. وقد وضعت هذه الأسس في نظام منظمة العمل الدولية الأساسي (1919) وإعلان فيلادلفيا (1944) واتفاقيتين أساسيتين من اتفاقيات منظمة العمل الدولية (وهي اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الحرية النقابية وحماية حق التنظيم لعام 1948 (رقم 87) والاتفاقية بشأن حقّ التنظيم والمفاوضة الجماعية لعام 1949 (رقم 98) وإعلان منظّمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل (1998). وهي أيضًا حقوق معلنة في

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948) وغيره من الصكوك الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان. ومع اعتماد إعلان منظّمة العمل الدولية الصادر في العام 1998، أصبح تعزيز هذه الحقوق والمبادئ الأساسية وإعمالها من الالتزامات الدستوري بالنسبة إلى جميع الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية.

ويُعتبر الحق في حرية تكوين الجمعيات والمفاوضة الجماعية "حق تمكيني" يكون إعماله ضروريًا لتعزيز حقوق أخرى في العمل وتحقيقها. فهو يوفّر ركيزة أساسية لكلّ من الحوار الاجتماعي والحوكمة الفعالة لسوق العمل وتحقيق العمل اللائق. وهو ضروري لتمكين أصحاب العمل والعمال من تكوين الجمعيّات والتفاوض بشكل فاعل بشأن العلاقات في العمل، وضمان أن تكون أصوات أصحاب العمل والعمال في المفاوضات متساوية والنتيجة عادلة ومنصفة. وبالتالي، يؤدي دورًا بالغ الأهمية في وضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تراعي مصالح جميع الجهات الفاعلة في الاقتصاد واحتياجاتها. ويُعتبر الحق في حرية تكوين الجمعيات والمفاوضة الجماعية مهمًا أيضًا لأنّه ركن لا غنى عنه من الديمقراطية ومن عملية إرساء الديمقراطية.

ويدعم نظام إشراف منظمة العمل الدولية الفريد من نوعه الحقّ في حرية تكوين الجمعيات والمفاوضة الجماعية، بالإضافة إلى معايير عمل دولية أخرى. فمنظمة العمل الدولية تراقب بشكل منتظم تطبيق المعايير في الدول الأعضاء وتسلط الضوء على المناطق التي تنتهكها والمناطق حيث يمكن تطبيقها بشكل أفضل. ويتضمّن نظام إشراف منظمة العمل الدولية نوعين من آليات الإشراف: نظام الإشراف المنتظم والإجراءات الخاصة. وتنطوي الآلية الأولى على استعراض التقارير الدورية التي ترفعها الدول الأعضاء بشأن التدابير المتّخذة من أجل تنفيذ أحكام اتفاقيات منظمة العمل الدولية التي صدّقت عليها. وتسمح الإجراءات الخاصة، أي التمثيل والشكاوى والإجراءات الخاصة المتعلقة بحرية تكوين الجمعيات من خلال لجنة حرية تكوين الجمعيات، بالنظر في الانتهاكات على أساس التمثيل أو الشكاوى.

b.2. وحدة القياس

وحدة القياس هي عدد معايير التقييم المشفرة (انظر الجداول 1-2 على https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---stat/documents/meetingdocument/wcms_648636.pdf).

c.2. التصنيفات

لا ينطبق

3. نوع مصدر البيانات وطريقة جمع البيانات

a.3. مصادر البيانات

يستخدم هذا النهج ستة مصادر نصية من منظمة العمل الدولية:

1. تقارير لجنة الخبراء بشأن تطبيق اتفاقيات وتوصيات منظمة العمل الدولية؛
2. تقارير لجنة المؤتمر المعنية بتطبيق المعايير؛
3. المبادئ التوجيهية الوطنية في إطار الاستعراض السنوي لإعلان منظمة العمل الدولية؛
4. الدعاوى بموجب المادة 24 من دستور منظمة العمل الدولية؛
5. الشكاوى بموجب المادة 26 من دستور منظمة العمل الدولية؛ و
6. تقرير لجنة الحرية النقابية.

بالنسبة للبلدان غير المصدقة، تعمل الطريقة أيضاً على ترميز التشريعات الوطنية ذات الصلة بهدف تعويض عدم تناسق المعلومات بين البلدان المصدقة وغير المصدقة فيما يتعلق بالحق في حرية تكوين الجمعيات والمفاوضة الجماعية في القانون. أنّ البلدان المصدّقة تُعرّف بالبلدان التي صدّقت على الاتفاقيين 87 و93 التي لا تُرمّز فيها تشريعاتها الوطنية. في المقابل، تنقسم البلدان غير المصدّقة إلى قسمين، البلدان التي لم تصدّق لا على الاتفاقية رقم 87 ولا على الاتفاقية رقم 98 والبلدان التي صدّقت على واحدة من هاتين الاتفاقيتين. إذا صدّق بلد ما على الاتفاقية رقم 87 فحسب، تُرمّز تشريعاته الوطنية للانتهاكات المتعلقة بالاتفاقية رقم 98، بما أنّ الانتهاكات المتعلّقة بالاتفاقية رقم 87 تندرج في إطار اختصاص لجنة خبراء منظمة العمل الدولية ولجنة تطبيق المعايير. كذلك، إذا صدّق بلد ما على الاتفاقية رقم 98، تُرمَّز تشريعاته الوطنية للانتهاكات المتعلقة بالاتفاقية رقم 87. والجدير الذكر أنّ التشريعات تُرمّز على الصعيد الاتحادي فحسب في الدول الاتحادية.

يتم تنفيذ صياغة الرموز لتشريعات الوطنية بالتعاون الوثيق مع مكتب العمل الدولي لضمان أن يتم ذلك بطريقة تتفق مع نظام الإشراف في منظمة العمل الدولية. بالإضافة إلى ذلك، قد تتيح البلدان أيضاً معلومات عن التشريعات الوطنية عند الإبلاغ عن هذا المؤشر من خلال التقارير الوطنية الطوعية أو منصات التقارير الوطنية أو أي تقارير وطنية أخرى.

b.3. طريقة جمع البيانات

بالنظر إلى أن الأساس الإحصائي للمؤشر هو المصادر النصية لمنظمة العمل الدولية (انظر أعلاه) وأن هذه المصادر هي نفسها تستند إلى المعلومات المقدمة من الحكومات ومنظمات العمال وأصحاب العمل، فإن جمع البيانات يتم بواسطة منظمة العمل الدولية.

يعتمد جمع البيانات على ترميز المصادر النصية ذات الصلة (انظر أعلاه) مقابل قائمة معايير التقييم ثم تحويل الترميز إلى مؤشرات.

c.3. الجدول الزمني لجمع البيانات

لا ينطبق

d.3. الجدول الزمني لنشر البيانات

يتم نشر البيانات في فبراير/شباط سنوياً.

e.3. الجهات المزودة للبيانات

بالنظر إلى أن الأساس الإحصائي للمؤشر هو المصادر النصية لمنظمة العمل الدولية (انظر أدناه) وأن هذه المصادر هي نفسها تستند إلى المعلومات المقدمة من الحكومات ومنظمات العمال وأصحاب العمل، فإن البيانات مقدمة من منظمة العمل الدولية.

f.3. الجهات المجّمعة للبيانات

منظمة العمل الدوليّة

g.3. التفويض المؤسسي

في عام 2018، اعتمد المؤتمر الدولي العشرون لخبراء إحصاءات العمل" (ICLS) قراراً بشأن منهجية مؤشر أهداف التنمية المستدامة ٨-٨-٢ بشأن حقوق العمال". توصي النقطة (ب) من القرار مكتب العمل الدولي بالإبلاغ نيابة عن ICLS بتأكيد أن منظمة العمل الدولية يجب أن تكون الوكالة الراعية للمؤشر ٨-٨-٢، بالنظر إلى أن المصادر النصية لمنظمة العمل الدولية هي أساسها الإحصائي.[1]

4. اعتبارات منهجية أخرى

a.4. الأساس المنطقي

يقيس المؤشر مستوى الامتثال الوطني للحقوق الأساسية في العمل (حرية تكوين الجمعيات والمفاوضة الجماعية،FACB) لجميع الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية على أساس ترميز ستة مصادر نصية لهيئات إشراف منظمة العمل الدولية وأيضاً على التشريعات الوطنية مقابل قائمة معايير التقييم ثم تحويل الترميز إلى مؤشرات.

[1] See at: https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---stat/documents/meetingdocument/wcms_648636.pdf

4.b. التعليقات والقيود

بناءً على التشاور مع الهيئات الثلاث المكوّنة لمنظمة العمل الدولية (أي ممثلي الحكومة وأصحاب العمل ومنظمات العمال)، تقرر تقديم نص الافتتاحية التالي بشكل بارز في الإبلاغ عن مؤشر أهداف التنمية المستدامة ٨-٨-٢.

"يسعى مؤشر أهداف التنمية المستدامة إلى قياس مستوى الامتثال الوطني مع حقوق العمل الأساسية (حرية تكوين الجمعيات والمفاوضة الجماعية). فيستند إلى ستة نصوص صادرة عن هيئات الإشراف التابعة لمنظمة العمل الدولية وعلى التشريعات الوطنية. ولا يتم سن القانون الوطني بهدف توليد مؤشر إحصائي للامتثال للحريات الأساسية ولم يتم إعداد نص من نصوص منظمة الأمم العمل الدولية لهذه الغاية. فقد تم تجميع المعلومات حول المؤشر ٨-٨-٢ من النصوص ولا يشكل استعماله تنازلاً عن وجهات النظر المتباينة للهيئات الثلاثية لمنظمة العمل الدولية في ما يتعلّق باستنتاجات هذه المصادر." [2]

ويسلّط الضوء على الاختلافات بين البلدان المصدّقة على الاتّفاقيّتين المذكورتين والبلدان غير المصدّقة عليهما، يتم توفير التوضيح الإضافي التالي:

"لا يُقصد بمؤشّر أهداف التنمية المستدامة ٨-٨-٢ أن يكون أداة لمقارنة الامتثال فيما بين الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية. وتجدر الإشارة إلى أنّ التزامات الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية بتقديم التقارير إلى نظام الإشراف في منظمة العمل الدولية وبالتالي مصادر منظمة العمل الدولية النصيّة مختلفة بين الدول الأعضاء المصدّقة على الاتّفاقيّتَين والدول غير المصدّقة عليهما." [3]

بناءً على القرارات التي اتخذتها اللجنة الفنية الثلاثية التي تم تشكيلها لمزيد من التحسينات على المنهجية[4]، بالنسبة للبلدان التي ينبغي فيها التعامل مع النتيجة بعناية بسبب احتمال عدم كفاية المعلومات في المصادر النصية، سيتم إضافة الملاحظة التالية:

"يجب التعامل مع النتيجة بعناية نظراً لاحتمال عدم وجود معلومات كافية في المصادر النصية، بناءً على المقارنة مع مؤشر منتج خارجياً (انظر البيانات الوصفية، النقطة 4.f)." [5]

4.c. طريقة الاحتساب

تعتمد الطريقة على ترميز المصادر النصية (انظر أعلاه) مقابل قائمة معايير التقييم ثم تحويل الترميز إلى مؤشرات. للحصول على قائمة معايير التقييم، انظر الجدول 1 و 2 (الصفحات 6-12) في:
https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---stat/documents/meetingdocument/wcms_648636.pdf

يتراوح المؤشر من 0 إلى 10، مع كون الصفر هو أفضل درجة ممكنة (تشير إلى مستويات أعلى من الامتثال لحقوق FACB) و10 هي الأسوأ (تشير إلى مستويات أقل من الامتثال لحقوق FACB). لغرض الحساب، في الخطوة الأولى، يتم تحويل ترميز المصادر النصية إلى ترميز ثنائي، مع تخصيص 1 لعدم الامتثال الملحوظ و0 إلى عدم الامتثال الملحوظ (الدرجات الأولية غير المرجحة). ثم يتم ضرب الترميز الثنائي في الأوزان المشتقة من طريقة دلفي (الدرجات الخام الموزونة). الدرجات النهائية هي الدرجات الخام المرجحة التي تم ضبطها في نطاق من 0 إلى 10.

[2] Idem. P. 17
[3] Idem. P. 18
[4] Idem. PP. 1-2 of "Amendment: Refinements to the methodology for SDG indicator 8.8.2: Level of national compliance with labour rights (freedom of association and collective bargaining) based on ILO textual sources and national legislation, by sex and migrant status".
[5] Idem. P. 1 of "Amendment: Refinements to the methodology for SDG indicator 8.8.2: Level of national compliance with labour rights (freedom of association and collective bargaining) based on ILO textual sources and national legislation, by sex and migrant status".

استخدام طريقة دلفي لبناء ترجيحات معايير التقييم

ينطوي تطبيق طريقة دلفي على جولتين من الدراسات الاستقصائية أجريت عن طريق البريد الإلكتروني لخبراء في قانون العمل معترف بهم دولياً لديهم معارف في نظام إشراف منظمة العمل الدولية ولا سيما في الحق في حرية تكوين الجمعيات والمفاوضة الجماعية على النحو المعرّف في منظمة العمل الدولية. وكان التمثيل الإقليمي من الاعتبارات الأخرى. ولم يتعرّف الخبراء على بعضهم البعض في خلال العملية.

تطبيق معامل الترجيح والمعايير والافتراضات

يستخدم الترميز الأولي الأحرف "أ" وصولًا إلى "ز" (مع العلم أنّ كلّ حرف يرمز إلى مصادر نصيّ من المصادر النصيّة السبعة المرمزة) لتمثّل انتهاكات الحق في حرية تكوين الجمعيات والمفاوضة الجماعية المرمّزة لكل واحد من معايير التقييم ونتج عن ذلك عمود من 180 خانة لكلّ بلد وسنة. ويهدف تطبيق الترجيحات، تُعطى الخانة التي تحتوي على حرف واحد أو أكثر القيمة 1، وتُعطى والخانة التي لا تحتوي على أحرف ترمز إلى الانتهاكات المرمّزة القيمة 0، ما يؤدي إلى إنشاء عمود ترميز ثنائي. ولا يؤثر عدد الأحرف في الخانة في بناء عمود ترميز ثنائي، بهدف تجنب العد المزدوج نظراً إلى أنّ المصادر النصيّة تشير عادةً إلى بعضها البعض. من ثم، تُضاعف خانات عمود معاملات الترجيح بخانات عمود الترميز الثنائي المقابلة، وتُجمع عبر الخانات النتيجة الناجمة عن العمود، نتيجة غير معياريّة لكلّ بلد وسنة.

لإعادة المؤشرات إلى الحالة المعياريّة مع مرور الوقت، تم احتساب النتائج غير المعياريّة المرجحة على ما يقارب ثلث البلدان التي ترتفع فيها الإنتهاكات المرمّزة لحرية العمال ومنظماتهم في تكوين الجمعيات وحقوقهم في المفاوضة الجماعية في السنوات 2000 و2005 و2009 و2012. ويستند ذلك إلى حرية العمال ومنظماتهم في تكوين الجمعيات وحقوقهم في المفاوضة الجماعية بسبب تواترها الكبير في تقارير منظمة العمل الدولية. وتصل أعلى نتيجة غير معيارية مرجحة في بلدان عدّة إلى 80. وبالتالي، تكون 95 النتيجة القصوى غير المعياريّة المرجحة لمؤشر السجل الأخير العام، ما يساوي حوالى نصف الحد الأقصى المحتمل الافتراضي للنتيجة غير المعياريّة المرجحة. على هذا الأساس، تتم إعادة النتيجة غير المعيارية المرجحة لأي بلد وسنة إلى الحالة المعياريّة لتتراوح قيمتها بين 0 لأفضل نتيجة محتملة و10 لأسوأ نتيجة محتملة. في المستقبل، إذا كان لا بد من أن يحصل بلد على نتيجة غير معياريّة أعلى من 95، يُحدّد 95 كحد أقصى، ويسفر ذلك عن نتيجة معياريّة قيمتها 10.[6]

بالإضافة إلى ذلك، يُطبّق النهج فكرة أنّ المحظورات العامة في القانون تنطوي على المحظورات العامة في الممارسة (على الرغم من أنّ العكس ليس صحيحًا). وفي ما يتعلّق بالترميز، هذا يعني أنّه – لكلا العمال وأصحاب العمل – يؤدي الترميز المباشر لـ"الحظر العام على الحق في تأسيس المنظّمات والانتساب إليها" في القانون تلقائيًا إلى ترميز "حظر إنشاء منظّمات مستقلة" في الممارسة. ويؤدي الترميز المباشر لـ"حظر الحق في المفاوضة الجماعية" في القانون تلقائيًا إلى ترميز "حظر الحق في المفاوضة الجماعية" في الممارسة. وأخيراً، بالنسبة إلى العمال، يؤدي الترميز العام "حظر الإضراب" في القانون تلقائياً إلى ترميز "حظر الحق في المفاوضة الجماعية" في الممارسة.

بناءً على القرارات التي اعتمدتها اللجنة الفنية الثلاثية التي تم تشكيلها لمزيد من التحسينات على المنهجية، وبالإضافة إلى القواعد المعياريّة المذكورة أعلاه، ستتم إضافة "حمولة" قدرها 3.5 إلى الدرجة الطبيعية للدولة في حالات كل انتهاكات الحق في حرية تكوين الجمعيات والمفاوضة الجماعية أي "حظر الحق في تأسيس منظّمات والانتساب إليها" في القانون و"حظر إنشاء منظّمات مستقلة" في الممارسة. و"حظر على الحق في المفاوضة الجماعية" في القانون و"حظر الحق في المفاوضة الجماعية" في الممارسة.

الجدول 1. مثال افتراضي للتشفير وبناء المؤشر (لدولة واحدة وسنة واحدة)

	Evaluation Criteria	Textual coding	Binary coding	Weights	Binary coding x Weights
	Ia. Fundamental civil liberties in law				
2	Infringements of trade unionists' basic freedoms	a	1	1,93	1,93
	Ib. Fundamental civil liberties in practice				
6	Killing or disappearance of trade unionists in relation to their trade union activities	af	1	2,00	2,00
9	Other violent actions against trade unionists in relation to their trade union activities	af	1	1,82	1,82
12	Arrest, detention, imprisonment, charging and fining of trade unionists in relation to their trade union activities	af	1	1,95	1,95

[6] The formula is thus: (x*10/95), where x = the weighted non-normalized score for a given country and year and is capped at 95.

	IIa. Right of workers to establish and join organizations in law				
24	Exclusion of workers from the right to establish and join organizations	a	1	1,86	1,86
30	Lack of adequate legal guarantees against anti-union discriminatory measures	a	1	1,75	1,75
33	Infringements of the right to establish and join federations/confederations/international organizations	abf	1	1,73	1,73
	IIb. Right of workers to establish and join organizations in practice				
37	Previous authorization requirements	af	1	1,70	1,70
42	Committed against trade union officials re violation no. 41	f	1	1,89	1,89
43	Lack of guarantee of due process and/or justice re violation no. 41	f	1	1,80	1,80
	IIIa. Other union activities in law				
49	Infringements of the right to freely elect representatives	a	1	1,80	1,80
50	Infringements of the right to freely organize and control financial administration	ab	1	1,59	1,59
52	Prohibition of all political activities	ab	1	1,73	1,73
	IVa. Right to collective bargaining in law				
66	Acts of interference in collective bargaining	a	1	1,66	1,66
	IVb. Right to collective bargaining in practice				
72	Exclusion of workers from the right to collective bargaining	a	1	1,84	1,84
	Sum (non-normalized score)		15		27,05
	Normalized score (0 = best, 10 = worst)[1]				**2,85**

[1] The formula used is: (x*10/95), where x = the weighted non-normalized score for a given country and year and is capped at 95.

d.4. التحقق

الركائز الأساسيّة التي استندت عليها ثلاث مؤشّرات هي: (i) صحة التعاريف – إلى أيّ مدى تعكس معايير التقييم وتعاريفها الظواهر التي تقيسها، و(ii) الشفافية – إلى أيّ مدى يمكن إحالة انتهاك مرمّز إلى مصدره النصيّ، و(iii) الموثوقية بين المرمّزين – إلى أيّ مدى يمكن مقيّمان مختلفان يعملان بشكل مستقل أن يتوصّلا إلى النتيجة نفسها بصورة مستمرّة.

صحة التعاريف. بما أنّه يُقصد منها أن تكون مؤشرات الحق في حرية تكوين الجمعيات والمفاوضة الجماعية، تستند معايير التقييم وتعاريفها المقابلة بشكل مباشر على نظام منظمة العمل الدولية الأساسيّ واتفاقيات منظمة العمل الدولية رقم 87 و98 ومجموعة التعليقات ذات الصلة الصادرة عن هيئات الإشراف التابعة لمنظمة العمل الدولية.[7] ونظراً إلى أن هذه التعاريف توجّه أيضاً نظام إشراف منظمة العمل الدولية، فذلك يسهّل عمل الترميز بحد ذاته نظراً إلى شدة الاعتماد على نصوص منظمة العمل الدولية التي أعدّها نظام الإشراف.

[7] The related body of comments of the ILO supervisory bodies are: *Digest of Decisions and Principles of the Freedom of Association Committee of the Governing Body of the ILO* (ILO, 2006); *Freedom of Association and Collective Bargaining: General Survey of the Reports on the Freedom of Association and the Right to Organise Convention (No. 87), 1948, and the Right to Organise and Collective Bargaining Convention (No. 98)* (ILO, 1994);

الشفافية. إنّ الأساس المنطقي الأساسيّ لعدد كبير من معايير التقييم هو إلغاء معايير التقييم الشاملة لانتهاكات الحق في حرية تكوين الجمعيات والمفاوضة الجماعية التي لم ترمّز في مكان آخر، أي الانتهاكات التي ليس لديها معايير تقييم صريحة. ويبقى الهدف عامةً عدم تصنيف الانتهاكات عشوائيًا عندما لا تتمتّع بالطابع نفسه أو بالخطورة نفسها. ويسهّل هذا المستوى من التفصيل أيضًا شفافية هذا النهج، وبهذا يمكن إحالة انتهاكات محدّدة جدًّا إلى مصادر نصيّة فرديّة. وهذا ممكن من خلال الترميز بحد ذاته الذي تُرمّز فيه الانتهاكات من الأحرف "أ" حتى "ز"، ويرمز كل حرف إلى المصادر النصيّة السبعة المرمّزة (انظر الى الجدول 1).

الموثوقية بين المرمّزين. يستند النهج إلى قواعد ترميز واضحة وشاملة وإلى تعريف لكل من معايير التقييم بهدف جعل المؤشرات قابلة للتكرار. وجرى تقييم الموثوقية بين المرمّزين عند تدريب المحامين على الترميز والتحقق من ترميزهم (بشكل متسلسل ومستقل عن بعضهم البعض)، ونتج عن ذلك عددًا من التوضيحات والتحسينات في قواعد الترميز وتعاريفها. وأدّت هذه العملية إلى الاستنتاج أن الموثوقية بين المرمّزين في هذا النهج يعتمد في المقام الأول والأخير على أن يكون المرمزين مدربين تدريبًا ملائمًا، لا سيما أن يكونوا على دراية بما فيه الكفاية بقواعد الترميز وتعاريفه ليتمكنوا من تطبيقها باستمرار.

e.4. التعديلات

لا ينطبق

f.4. معالجة القيم الناقصة (1) على مستوى البلد و (2) على المستوى الإقليمي

- على المستوى البلد

لا توجد معالجة للقيم المفقودة على مستوى البلد. سيتم الإبلاغ عن المؤشر في البلدان التي ينبغي فيها، بناءً على المقارنة مع مؤشر منتج خارجياً، التعامل مع النتيجة بعناية بسبب احتمال عدم كفاية المعلومات في المصادر النصية. بالنسبة لهذه البلدان، واستناداً إلى القرارات التي اعتمدتها اللجنة الفنية الثلاثية التي تم تشكيلها لمزيد من التحسينات على المنهجية، سيتم الإبلاغ عن المؤشر بالملاحظة التالية: "يجب التعامل مع النتيجة بعناية نظراً لاحتمال عدم كفاية المعلومات في المصادر النصية، بناءً على المقارنة مع مؤشر منتج خارجياً (انظر الى البيانات الوصفية، النقطة f.4)."

- على المستويين الإقليمي والعالمي

لحساب المجاميع الإقليمية، تستند معالجة القيم المفقودة (أي الدرجات التي يوصى بإسقاطها) على القواعد التالية: 1. إذا كانت الدرجات مفقودة لجميع السنوات، يتم إبعاد البلد من العينة؛ 2. إذا كانت الدرجات متاحة لمدة عام واحد، فسيتم استخدام الدرجة المتاحة لجميع السنوات الأخرى؛ 3. إذا كانت الدرجات متاحة لعدة سنوات ولكن ليس لكل السنوات، يتم حساب القيمة المفقودة كمتوسط للدرجات المتاحة.

g.4. المجاميع الإقليمية

المجاميع الإقليمية والعالمية هي متوسطات مرجحة (بأوزان مستمدة من تقديرات القوى العاملة لمنظمة العمل الدولية).

وزن الدولة هو حصة القوة العاملة في الدولة بالنسبة الى القوى العاملة العالمية لفترة زمنية معينة، حيث يتم اشتقاق القوة العاملة من أحدث إصدرار من التقديرات النمذجية لمنظمة العمل الدولية (لمزيد من المعلومات حول التقديرات، يرجى الرجوع إلى منظمة العمل الدولية النمذجية الوصفية المنهجي للتقديرات، متاح على
https://ilostat.ilo.org/resources/concepts-and-definitions/ilo-modelled-estimates/

General Survey on the Fundamental Conventions Concerning Rights at Work in Light of the ILO Declaration on Social Justice for a Fair Globalization, 2008 (ILO, 2012).

h.4. المناهج والتوجيهات المتاحة للبلدان بشأن تجميع البيانات على الصعيد الوطني

لا ينطبق

i.4. إدارة الجودة

تتم عمليات تجميع البيانات وإنتاجها ونشرها، بما في ذلك مراقبة الجودة، وفقًا للإطار المنهجي والمعايير التي وضعتها إدارة الإحصاءات التابعة لمنظمة العمل الدولية، بما يتوافق مع معايير تكنولوجيا المعلومات والإدارة الخاصة بمنظمة العمل الدولية.

j.4. ضمان الجودة

لا ينطبق

k.4. تقييم الجودة

لا ينطبق

5. توافّر البيانات والتفصيل

توافر البيانات:
البيانات متاحة لكل الأعضاء في منظمة العمل الدولية. ويغطي هذا التقديم البيانات الوطنية والإقليمية والعالمية من عام 2015 إلى عام 2021.

التفصيل:
التفصيل حسب الجنس ووضع المهاجرين غير متاح حالياً.

6. المقارنة/الانحراف عن المعايير الدولية

لا ينطبق

7. المراجع والوثائق

International Conference of Labour Statisticians (2018) 20th Session, www.ilo.org/20thicls